



المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي  
ISSN: 2735-4040 (Online), 1110-6832 (print)

<https://meae.journals.ekb.eg/>

## تحليل العلاقة السببية بين التضخم و العوامل المؤثرة عليه

د. نادية علي الزناتي<sup>1</sup> د. مصباح بركة مسعود<sup>2</sup> أ.علي محمد عمر سعيد<sup>2</sup>  
1- الهيئة العامة للبحث العلمي طرابلس, ليبيا 2- عضو هيئة تدريس جامعة سبها قسم الاقتصاد الزراعي, ليبيا

بيانات البحث	المستخلص
إستلام 2023 /12/18 قبول 2024 /6 /27	تناولت الورقة بعض العوامل الي يمكن أن تؤثر على التضخم في ليبيا. لذلك تم استخدام بيانات تم الحصول عليها من تقارير البنك المركزي و غيرها من المصادر الاحصائية للبنك الدولي, كما استخدم طرق الاقتصاد القياسي المعروفة لمحاولة التعرف على أكثر المتغيرات تأثيراً على التضخم. و ذلك من خلال تقدير العلاقة بين معدلات التضخم و تلك العوامل المستخدمة في الدراسة. و تشير النتائج التي تم التوصل إليها إن التضخم يتأثر بدرجة كبيرة بالنتائج المحلي الاجمالي و الذي بدوره يؤثر على مؤشر اسعار المستهلكين, و يرجع ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الليبي على مورد النفط و الذي يمثل 90-95% من الناتج المحلي و إن أي انخفاض في إيرادات النفط تقلل من قدرة الدولة على توفير السلع و الخدمات بالكميات المناسبة. بالإضافة إلى ذلك زيادة كمية النقود خارج القطاع المصرفي أدت إلى زيادة الطلب على النقد الاجنبي مما أدى إلى ارتفاع في السوق الموازي و انخفاض قيمة العملة المحلية. و يرجع السبب في كل ذلك إلى التشوهات في التركيبية الهيكلية للاقتصاد الليبي, و التي توضح من خلال اعتماد ليبيا بشكل كبير على إيرادات النفط. أما النمو في عرض النقود فقد كان تأثيره غير مباشر على أسعار السلع و الخدمات بسبب تأثيره على الطلب على النقد الاجنبي و الذي أدى إلى خلل في سوق النقد الموازي. خلصت الدراسة إلى أن لكي يتحقق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا يتطلب العمل على تنويع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية لتنويع مصادر الدخل و تقليل نسبة البطالة و مواجهة التقلبات في أسعار النفط العالمية و المؤثرة في دخل الدولة بشكل عام.

الكلمات المفتاحية:  
**التضخم- السلع  
والخدمات- الناتج  
المحلي- الاقتصاد  
الليبي.**

الباحث المسئول: د. نادية علي الزناتي

البريد الإلكتروني: [nadizanati@gmail.com](mailto:nadizanati@gmail.com)



Egyptian Journal of Agricultural Economics

ISSN: 2735-4040 (Online), 1110-6832 (print)

<https://meae.journals.ekb.eg/>

## Analysis of the causal relationship between inflation and the factors affecting it

Dr. Nadia ali Elzanaty<sup>1</sup>Dr. Mosbah Baraka Masoud<sup>2</sup>Ali Mohamed Omer<sup>2</sup>

1- General Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya

2-Faculty member at Sebha University, Department of Agricultural Economics, Libya

## ARTICLE INFO

## ABSTRACT

**Article History**  
Received:18-12- 2023  
Accepted:=- 27-6- 2024

**Keywords:**  
Inflation - Goods  
and Services -  
Domestic  
Product - The  
Libyan  
Economy.

The paper discussed some of the factors that could affect inflation in Libya. The results reached indicate that inflation is greatly affected by the gross domestic product, which in turn affects the consumer price index. This is due to the Libyan economy's dependence on the oil resource, which represents 90-95% of the domestic product, and any decrease in revenues Oil reduces the state's ability to provide goods and services in appropriate quantities. In addition to that, the increase in the amount of money outside the banking sector led to an increase in demand for foreign exchange, which led to an increase in the parallel market and a decrease in the value of the local currency. The reason for all of this is due to distortions in the structural composition of the Libyan economy, which is explained by Libya's heavy dependence on oil revenues. As for the growth in money supply, it had an indirect impact on the prices of goods and services due to its impact on the demand for foreign exchange, which led to an imbalance in the parallel money market. The study concluded that in order to achieve economic stability in Libya, it is necessary to work on diversifying non-oil economic activities to diversify sources of income, reduce the unemployment rate, and confront fluctuations in global oil prices that affect the state's income in general.

Corresponding Author: Nadia Ali El zanati

Email: [nadizanati@gmail.com](mailto:nadizanati@gmail.com)

© The Author(s) 2023.

**المقدمة:**

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تسعى كل دول العالم إلى تقليل أو الحد من آثارها والتي تنعكس سلباً على المجتمع بأكمله، تسبب إختلالاً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. لذلك تعتبرها الحكومات والسلطات النقدية من ضمن الأهداف الرئيسية في سياساتها الاقتصادية الكلية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وذلك من خلال ضمان استقرار المستوى العام للأسعار. ولهذا يعتبر المستوى العام للأسعار من أقوى المؤشرات على قوة اقتصاد أو الاداء الاقتصادي لأي دولة. شهدت معدلات التضخم في ليبيا ارتفاعاً نسبياً خلال العقد الاخير تحديداً من 2011 من متوسط (15.9%) إلى (25.9%) في عام 2016. الأزمة الغذائية في ليبيا بدأت مندو 2011، تقريبا أكثر من 3 مليون مواطن ليبي تأثر من هذه الأزمة بشكل أو بآخر. بالإضافة الى ذلك الصراع الذي حدث في شهر 5 من عام 2014 و ما ترتب عليه من انقسام سياسي في ليبيا والذي بدوره ادى إلى تدهور الوضع الاقتصادي و انخفاض صادرات الدولة من النفط مما أدى الى نقص إيرادات ليبيا من العملة الأجنبية. حيث انخفض انتاج ليبيا في تلك السنة و السنوات التي تلتها إلى تقريبا 500 ألف برميل أي انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 60% كنتيجة لانخفاض الصادرات النفطية و تفاقمت الازمة الاقتصادية خصوصا بعد انخفاض أسعار النفط الذي يعتبر مصدر الدخل الوحيد للدولة الليبية و ما نتج عنه من أزمات في كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي و نقص الواردات الزراعية من منتجات لسد الفجوة في الإنتاج حيث تعتمد ليبيا على توفير احتياجاتها الغذائية على الإستيراد بما يقارب 75% و لكن بسبب الأزمة السياسية و الاقتصادية الناتجة من تردي الأوضاع الأمنية وفقاً الى بيانات المؤسسات الدولية لسنة 2017 قدرت الاحتياجات الانسانية في ليبيا بحوالي 1.3 مليون مواطن ليبي يحتاج الى مساعدة و يشمل تقريبا 241,000 أشخاص غير قادرين على توفير احتياجاتهم الغذائية. ليبيا تعتمد على العمالة الأجنبية في القطاع الزراعي, و لكن بسبب الصراعات القائمة في ليبيا مندو سنة 2011 حوالي 600 ألف من العمالة المهاجرين تركو ليبيا خلال الحرب.

**مشكلة البحث:**

يعاني الاقتصاد الليبي من عدة مشاكل اقتصادية منها مشكلة ارتفاع اسعار السلع و الخدمات و خاصة السلع الغذائية حيث أترت بشكل سلبي على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمستهلك الليبي. فتأثر كل من عرض النقود أو كمية السيولة النقدية في المصارف الليبية و كذلك انخفضت قيمة العملة المحلية امام العملات الأجنبية حيث أدت إلى ارتفاع في أسعار السلع و الخدمات بصورة مستمرة و بالتالي نقص الغذاء تتمثل مشكلة البحث في ارتفاع اسعار السلع الغذائية كظاهرة اقتصادية ذات آثار سلبية على الاقتصاد الليبي و اثار اجتماعية وسياسية و تكمن مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1. ما هي العوامل المؤثرة أو المسببة لإرتفاع اسعار السلع في ليبيا.
2. ما هي الآثار الاقتصادية و المعيشية الناتجة عن ارتفاع اسعار السلع الغذائية.

**أهداف البحث:**

1. بناء نموذج الاقتصاد القياسي لتحديد أهم المتغيرات المؤثرة على التضخم أو إرتفاع الأسعار.
2. وضع توصيات و مقترحات لحل مشكلة الامن وفقاً للنتائج التي سيتم التوصل اليها.

**أهمية البحث:**

هذا الموضوع قد حظي بكثير من الدراسات إلا أن هذه الدراسة ركزت على جوانب لم تتطرق لها الدراسات السابقة حيث ركزت الدراسات السابقة على التضخم كمشكلة مرتبطة بالسياسة النقدية للدولة و كذلك سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية.

و لكن هذه الدراسة تضمنت عدة متغيرات منها الانفاق على استيراد السلع و الخدمات الناتج المحلي الاجمالي نسبة البطالة مؤشر اسعار المستهلكين و كذلك نسبة النمو الاقتصادي للدولة. الاهمية العلمية للبحث تتمثل في الجهات المستفيدة من البحث و هي وزارة المالية و الاقتصاد. بالإضافة إلى الباحثين و الدارسين لسد الثغرات الموجودة في الدراسات السابقة.

**فرضيات البحث:**

تتمحور فرضية البحث حول استخدام بعض متغيرات الاقتصاد الكلي مثل (نسبة البطالة سعر الصرف للعملة في السوق الموازي نسبة الناتج المحلي الاجمالي و مؤشر اسعار المستهلكين) في تحديد مسببات التضخم.

**مصادر البيانات :**

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من السجلات الاحصائية الكاملة و التقارير السنوية للبنك الدولي للإحصاءات المالية و الدولية.

الرابط التالي يبين مصدر الحصول على البيانات بالإضافة لتقرير البنك المركزي الليبي لعام 2017

<http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm>

السنوا ت	التضخم % سنويا	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة البطالة % من اجمالي القوى العامة	مؤشر اسعار المستهل كين %	عرض النقود (بالاسعار الجارية للمعملة المحلية)	ايرادات النفط (بالمليار دولار)	الصادرات (بالمليون دولار الامريكي)	صافي الاستثمار (بالاسعار الجارية بالمليون دولار الامريكي)	اجمالي السكان (بالمليون نسمة)
2008	10.4	50	18.4	10.4	5,608.30	64.81	9192	10963	6228370
2009	2.4	50.8	18.9	2.4	6,962.90	49.91	13036	3352	6360191
2010	2.4	69	19	2.5	7,609.00	54.52	22423	4396	6491988
2011	15.9	32	19	15.9	14,840.10	36.33	7267	324	6188132
2012	6.1	79.8	19	6.1	13,391.10	57.63	21793	540	5869870
2013	2.6	51.9	19.1	2.6	13,419.90	45.80	27851	2214	5985221
2014	2.4	24.3	19	2.4	17,174.90	28.63	19567	829	6097764
2015	9.8	17.2	18.9	14.8	23,007.30	14.42	12955	-523	6192235
2016	25.9	18.6	18.8	24	27,103.20	10.79	10536	-1443	6282196
2017	28.5	30.2	18.6	28	27,271.30	20.94	9352	256	6378261
2018	19.5	41.4	18.5	-1.2	27,560.90	30.03	13520	-25	6477793
2019	20	39.8	18.6	4.6	36,500.00	32.75	15738	-785	6569088

المصدر: مؤشر التنمية العالمي

**ماهية التضخم:**

إن مصطلح التضخم لا يوجد له تعريف واحد و شامل عند علماء الاقتصاد و المالية حيث تعددت التعاريف و المفاهيم و اختلفت وفقا للزمن الذي حل فيه.

**تعريف ظاهرة التضخم:**

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية المتشعبة الجوانب و المتعددة الاتجاه حيث تطرقت لها الكثير من المدارس فمصطلح التضخم مصطلح فيه الكثير من الغموض و المتناقضات, إلا أن المفهوم المنتشر و الشائع هو: الارتفاع غير الطبيعي للأسعار و لهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الإشارة إلى ظاهرة معينة فإن المقصود به هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة و تقدر عادة بسنة واحدة.

**الآثار الاجتماعية للتضخم:**

1. إن أول أثر للتضخم يمكن قياسه ورصده هو ارتفاع الاسعار بشكل تصاعدي و مستمر و هذا الارتفاع في الأسعار ناجم عن عدة أسباب منها ارتفاع تكاليف إنتاج السلع المنتجة محليا أو ناجم عن وجود فائض في الطلب الكلي. و ينعكس أثر ارتفاع الأسعار على القدرة الشرائية لا أصحاب الدخول الثابتة من الموظفين و العاملين في القطاع الحكومي (العام) بحيث تنقص أو تنقلص قدرتهم على شراء السلع و الحصول على الخدمات تدريجيا. و كلما ارتفعت الاسعار و بقيت دخولهم ثابتة فإن الكثير منهم قد يعجز عن توفير السلع الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة.

2. تمثل مشكلة البطالة كمشكلة اجتماعية تعاني منها الكثير من الدول بما فيها المتقدمة و تسهم في تكريس التفاوت النسبي في الناتج المحلي الاجمالي بحيث لا يمكن لدولة تعاني من معدلات بطالة عالية من أي معدلات نمو في حين تزدهر كميات النقود المتداولة يوما بعد الاخر, الامر الذي يخفض قيمة النقود و يزيد من المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التضخم و أهمها نقص الغذاء. تعمل معظم القوى العاملة (85%) من الأيدي العاملة في ليبيا بالقطاع العام, و هي تعتبر نسبة مرتفعة جداً بالمقاييس العالمية و الاقليمية. بل تزيد النسبة لأكثر من ذلك في حالة النساء (93%). و تقدر القوى العاملة في ليبيا , و البالغ تعداد سكانها اكثر من 6 ملايين نسمة. تتألف قبل الثورة من 2.6 مليون عامل , قرابة 50% منهم من الجنسيات الاجنبية إلا أن بعد الثورة غادر ليبيا غالبية العمالة الاجنبية و يقدر عدد العمالة الأجانب الذين تركو ليبيا ما يقرب مليون عامل. و إستناداً إلى بيانات 2012, يبلغ حجم القوى العاملة 1.9 مليون من بين تعداد السكان الباقين و الذي يقدر بنحوى 5 ملايين نسمة. و لا تتجاوز نسبة النساء من بين الأيدي العاملة فعلا 34%. و يبلغ عدد العمالي داخل ليبيا حوالي 1.5 مليون شخص, و في حين يمثل العاملون في القطاع العام الغالبية , فإن نسبة العاملين في الصناعة (قطاع النفط في المقام الاول) و بالزراعة لا تتجاوز 10% من حجم القوى العاملة.

3. بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى تعرض الكثير من أفراد المجتمع لمشكلة نقص الغذاء, فإنه يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر و حدوث تغيرات جذرية في البيئة الطبقيية في المجتمع الليبي و اختفاء الطبقة الوسطى . حيث تتكدس الثروات لدى فئات قليلة من المجتمع و هم التجار و المستثمرين بينما تعيش قطاعات واسعة من المجتمع عند خط الفقر أو تحته و تنسحب الطبقة الوسطى شيئا فشيئا.

**عرض النقود (كمية النقود خارج القطاع المصرفي):**

تمثل النقود الموجودة عند الجمهور عقبة كبير أمام القطاع المصرفي الليبي، حيث اظهرت بيانات حديثة لمصرف ليبيا المركزي إن 38.6 مليار دينار من العملة المحلية لدى الجمهور و 1.4 مليار دينار لدى الجهاز المصرفي بالإضافة إلى 15 مليار دينار عملة مطبوعة لدى المصرف الموازي في البيضاء و توزعت ما بين التداول في السوق و الإكتناز في البيوت.

في دراسة حديثة نجح كاتاو تيرونز (Catao and Terrones, 2001)

في ربط التضخم في المدى الطويل بالجزء الدائم من العجز المالي مقاسا بنسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي، كما لاحظ أن نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى تقليص التضخم بنسبة تتراوح بين 1.5% إلى 6% اعتمادا على عرض النقود.

ويشير أجينور و مونتيل (Agenor and Montiel, 1999) إلى أن العلاقة الموجبة التضخم و العجز المالي في المدى الطويل هي ظاهرة غير محسومة. على سبيل المثال، لاحظ فيشر (2002) أن توجد علاقة بين العجز المالي و التضخم في الاقطار ذات التضخم العالي أو خلال فترات التضخم العرضي، في حين تلك العلاقة لم تكن واضحة في الدول ذات التضخم المنخفض أو خلال فترات التضخم العرضي. و طبقاً لإحصاءات البنك المركزي الليبي، بلغت العملة المحلية في التداول خارج القطاع المصرفي في أواخر سبتمبر 2011 نحو 14.2 مليار دينار، بينما بلغت كمية النقود لدى الجمهور حوالي 3.9 مليار دينار في نهاية 2006.

**انخفاض قيمة العملة الليبية في السوق السوداء (الأزمة الاقتصادية):**

ليبيا تعاني من أزمة اقتصادية حادة إلى جانب الأزمة السياسية و الامنية حيث تعاني ليبيا من انخفاض حاد و متسارع في عملتها المحلية (الدينار الليبي) اما العملات الاجنبية و من بينها الدولار. و لا يوجد أدنى شك إن الوضع السياسي و الأمني المتردي في ليبيا أدى الى ظهور الأزمة الاقتصادية الذي أتضح بشكل مباشر في أسعار العملة المحلية امام الدولار عندما وصل الى 5 دينار في يوليو 2016 و هو يعتبر رقم قياسي في تاريخ ليبيا الحديث و هذا له تأثير كبير على الأمن الغذائي للفرد و المجتمع بشكل كامل. و ذلك لان ليبيا تستورد أغلب احتياجاتها من الخارج و تشير بعض المصادر التابعة للبنك الدولي أن ليبيا تستور ما يعادل 80% من احتياجاتها الامر الذي يجعل من الصعب على القطاع الزراعي تغطيته في الوقت الحالي بسبب عدة ظروف منها بيئية و طبيعية و اقتصادية و أمنية. بينما انخفاض الدينار الليبي مرتبط بالوصول المحدود للعملات الأجنبية للبنك المركزي الليبي نظراً لإنخفاض صادرات ليبيا من النفط للسنة الرابعة على التوالي بسبب الاوضاع الامنية و نتيجة لذلك بلغت إيرادات ليبيا في تلك الفترة الى 10% من العائدات التي تراكمت خلال الفترة نفسها من السنة الماضية و ظهرت أزمة نقص الغذاء و ازدهرت السوق السوداء و التي تقود الى ارتفاع أسعار السلع بشكل مباشر أو غير مباشر حيث قدرت نسبة التضخم في الأسعار بنحو 30% في النصف الأول من عام 2016. الأزمة النقدية في البنوك الليبية تعمل بالتوازي مع انخفاض الدينار في السوق السوداء، لان الأزمة السياسية الليبية أدت إلى انقسام في المؤسسات المالية الليبية و التي بدورها أثرت على حجم السيولة النقدية في البنوك في عام 2016. حيث توجت الأزمة مع مصرف ليبيا المركزي و التي اصبحت بسبب هذا الانقسام مصرف مركزي في طرابلس و الآخر في البيضاء. و هذا الانقسام أدى الى انعدام الثقة بين الأفراد و الشركات من جهة و قطاع المصارف من جهة اخرى حيث امتنع أغلب التجار و أصحاب الشركات عن إيداع نقودهم في

المصارف و نقص السيولة و انخفاض قيمة الدينار الليبي أثر بشكل مباشر على توفير الغذاء لأغلب سكان ليبيا و خاصة المهجرين.

### ملامح الأزمة الغذائية في ليبيا :

تعتمد ليبيا كغيرها من الأقطار العربية على القطاع الزراعي في توفير المنتجات الغذائية إلا إنها تعتمد في توفير المواد الواسطة اللازمة للصناعات التحويلية على الإستيراد من الخارج و يعتبر قطاع الصناعات التحويلية من أهم القطاعات من حيث توفيره لفرص العمل لفئات واسعة من السكان بالإضافة إلى مساهمته في توفير العملات الصعبة و بالتالي تمويل برامج التنمية. و يعيق تخلف القطاع الزراعي الليبي مسيرة التنمية في القطاعات الأخرى، لهذا فإن تنمية هذا القطاع يجب أن تحتل مكانة مميزة في التوجهات التنموية خاصة بعد تزايد السكان و زيادة الطلب على السلع الغذائية.

و قد تطورت الأزمة الغذائية في ليبيا تبعا لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي و زيادة الطلب على المنتجات الغذائية. و قد أصبح هناك شبه إجماع على أن أزمة الغذاء في ليبيا قد وصلت إلى الحد حرج يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان، و تدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي و تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

و يشير دوماك و يوسل (Domac and Yucel, 2004) إلى أن هذه النتائج قد تعزى إلى عدم دقة قياس مؤشر استقلالية البنك المركزي، الذي يمكن ان يستند إلى كون الاستقلالية مضمنة في الدستور و ليس إلى قانون إنشاء البنك. كما إستكشف (فوتيرز، 2003) العلاقة بين أداء التضخم و مستوى استقلالية البنك المركزي المضمنة في الدستور، حيث لوحظ أن معدلات التضخم تكون أقل في الدول التي تتضمن دساتيرها استقلالية البنك المركزي، حتى في حالة التحكم على متغيرات أخرى.

لاحظ (موهاتي و كلاو، 2001) أن صدمات العرض الخارجية، تلك التي تتصل بأسعار الغذاء تلعب دورا هاما في التضخم، إذا أن اسعار الغذاء تسهم بنسبة كبيرة في مؤشر أسعار المستهلك بتلك الاقتصاديات مقارنة بالدول الصناعية.

### الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يسمى هذا المؤشر أيضا بمؤشر تكلفة المعيشة، وذلك لربط التضخم بالدخول الحقيقية للمستهلكين. إذ أن مؤشر سعر المستهلك يعكس التغيرات التي تحدث في أسعار سلة المستهلك، و بذلك يوضع مؤشر واحد لكافة السلع و الخدمات التي تضمها السلة، كما يمكن وضع عدة مؤشرات يعكس كل واحد منها مجموعة من السلع و الخدمات. و لقياس التضخم أو التغير في أسعار السلع على دخل الأسرة يتم إستخدام مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، و الذي يعد من أكثر الوسائل إستخداما في قياس التضخم بالنسبة لمشتريات المستهلكين، و هو تقدير تكاليف شراء مجموعة نموذجية من السلع و الخدمات التي تشتريها الأسرة مقارنة بنفس تكاليفها في السنة السابقة.

### الفجوة الغذائية في ليبيا:

تتصف الفجوة الغذائية في ليبيا بالتذبذب من سنة إلى أخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي النباتي و الحيواني و حجم الاستهلاك و تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. و تعاني ليبيا و خصوصا في الفترة الراهنة من فجوة غذائية حادة و تزايد مع الزمن منذ بداية التغير السياسي الذي حدث في ليبيا في سنة 2011 و إلى الان.

و أصبح تمويل إستيراد الغذاء عبئا تحت وطأة كل الموازنات المالية و يستنزف جزءا كبيرا لا يستهان به من الدخل القومي يتجه نحو الأسواق العالمية لسد الحاجات المتفاقمة إلى الغذاء.

ووفقا لمنظمة الاغذية و الزراعة بشأن توقعاتها في عام 2017 , فإن تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية فيها نتيجة للحروب و الصراعات المسلحة التي تحدث من حين إلى آخر في أماكن مختلفة من ليبيا و كذلك إنعدام الأمن و الاستقرار فيها, أدى إلى ارتفاع كبير في أعداد الناس الذين يحتاجون إلى الاغذية العاجلة و المعونات الإنسانية. في ليبيا فقد بلغ عدد السكان الذين يحتاجون إلى مساعدات عاجلة نحو 400 ألف نسمة, و يقام تدفق اللاجئين و المهاجرين بالإضافة إلى النازحين جراء الصراعات المسلحة على الوضع الغذائي في البلاد. حيث أشارت تقارير إلى نقص حاد في المواد الغذائية الرئيسية( القمح الخبز الدقيق, الزيت و الحليب و أغذية الاطفال) في ليبيا بشكل عام.

و المفارقة أن ليبيا تمتلك صندوق سيادي قيمته تناهز الـ66 مليار دولار و إحتياطياً من الذهب يبلغ 116.6 طن, و لكن الحرب التي تشق البلاد منذ 2011 في أعقاب إسقاط النظام السابق أدت إلى تدهور على كل المستويات و من نقص الاغذية , ذكر التقرير أن التأثير السلبي للصراع المسلح على الاقتصاد الليبي سيستمر و الضرر الأكبر سيظهر على الأعمال التجارية و عمليات شراء و توزيع المواد الغذائية داخل الدولة. يشير التقرير إن أبرز المشاكل ستكون نقص السيولة و ارتفاع أسعار المواد الغذائية و الغير غذائية. لذلك سبل عيش المواطنين ستزداد صعوبة خصوصا بعد انخفاض قيمة الدينار الليبي بالسوق السوداء. الأسوء عن التقرير أشار إلى تدهور الاوضاع المعيشية و محدودية الموارد سوف يقود عدد أكبر من الناس إلى الاحتراف و تهريب المهاجرين و البضائع و سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة و الفقر.

أسعار السلع الغذائية تضاعفت في بعض السلع عشرة أضعاف عن قبل أحداث ثورة فبراير و لم تعد رواتب الموظفين قادرة على الوفاء باحتياجات المواطن الليبي, و يعاني بعض الفئات من تراكم الديون نتيجة لإنخفاض العملة المحلية مع تبات معدل الدخل مما ترتب عليه أزمات اقتصادية طاحنة تهدد الأمن الغذائي, و الذين يحصلون على حصص غذائية من برنامج الغذاء العالمي في تزايد مستمر بسبب بقاء الأزمة السياسية قائمة و البلاد تعتبر منقسمة سياسياً بين حكومتين إحداهما في الشرق و الأخرى في الغرب و كالك برلمانين لذلك أي مساعدات غذائية تعتبر عبارة عن مسكنات للألم و لكنها لا تحل مشكلة نقص الغذاء في ليبيا أو قصور فئات كبيرة من المواطنين على توفير احتياجاتهم الغذائية.

### المساعدات الغذائية الدولية لليبيا:

يقدم برنامج الأمم المتحدة للغذاء حصصا غذائية إلى ما يقرب من 80 ألف شخص(برنامج الغذاء العالمي,2011) و توفر الحصة التموينية الواحدة لكل أسرة مكونة من 5 أفراد ما يكفي لمدة شهر واحد من الا من الارز و المكرونة و دقيق القمح و الحمص و الزيت النباتي و السكر و صلصة الطماطم. إلا أن البرنامج صمم ليستهدف المزيد من الافراد المحتاجين في ليبيا حيث استهدف تقريبا 175 ألف شخص في عام 2017. كما بلغت مساهمة إيطاليا على سبيل المثال في يوليو 2017 مليون يورو مقدمة من الحكومة الايطالية, كما حصل في فبراير من العام ذاته على مساهمة من الحكومة اليابانية قدرها 700 ألف دولار أمريكي إلا أن هذه المبالغ يراها بعض النواب مجرد مسكنات و ليست حل لمشكلة نقص الغذاء في ليبيا. كما قدم برنامج الاغذية العالمي للأمم المتحدة المساعدات الغذائية الضرورية إلى ما يقارب من 3000 نازحاً داخلياً من العالقين في الصحراء الليبية حيث يكافحون من أجل العودة إلى مدينتهم تاورغاء في غرب ليبيا. ولازال الوضع الإنساني

في ليبيا هشاً بسبب الصراع الدائر في ليبيا و عدم الاستقرار السياسي و اضطراب الأسواق و الإنتاج الغذائي المحلي و تتسبب هذه العوامل في تدهور سبل عيش هذه الأسر و تقليص قدرتهم على الحصول على احتياجاتهم الأساسية.

و بصفة عامة يسعى برنامج الاغذية العالمي خلال عام 2018 أن يقدم المساعدات إلى 123,000 شخصاً يعانون من أجل الحصول على لقمة العيش و تعطى الأولوية للأسر الأكثر تأثراً بالصراع الدائر.

### إنتاج الغذاء في ليبيا:

يوظف القطاع الزراعي في ليبيا حوالي 6% من القوة العاملة القادرة على العمل. الدولة الليبية تستورد ما يقارب 80% من الاحتياجات الاستهلاكية من الخارج، و السلع الأساسية التي تستورد بواسطة الحكومة الليبية القمح و الزيت و الحليب بنسبة تقدر بنحو 40% من المنتجات الغذائية المستوردة(برنامج الغذاء العالمي،2011).

الدولة تعتبر بأكثر من 90% (تصنيف الدولة الليبية، 2005) أرض صحراوية بإنتاج زراعي محدود و أكثر مساحتي تعتبر الأراضي الرئيسية التي تزرع فيها المحاصيل بكميات كبيرة هما منطقة الجبل الأخضر في الشمال الشرقي لليبيا و منطقة سهل جفارة في الشمال الغربي وأهم المحاصيل التي تزرع فيها أشجار الزيتون و العنب و التمار (أشجار النخيل) و البرتقال إلا أن المحاصيل الرئيسية يعتبر القمح و الشعير من أشهر المحاصيل التي تزرع في البلاد. و الدولة تستورد 80% من احتياجاتها من الخارج أو الاسواق الخارجية (برنامج الغذاء العالمي،2011). و تعتبر مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2% في سنة 2010 و هذا يشمل قطاع صيد الأسماك . و بهذا تعتبر نسبة مساهمة القطاع الزراعي انخفضت من 9.8% في سنة 2006 إلى 2.4% في عام 2010. و القطاع يوظف تقريبا 8% من القوة العاملة حسب البيانات المتوفرة لسنة 2009. و المحاصيل الرئيسية المنتجة في عام 2008 هي البطاطا، و الطماطم، و زيت الزيتون ، البطيخ ، البصل و التمر، بالإضافة الى كميات قليلة من العنب.

### موقع ليبيا الجغرافي:

تقع ليبيا في شمال أفريقيا على ساحل البحر المتوسط، يحيط بها من الشرق مصر و من الجنوب السودان وتشاد و النيجر، و من الغرب تحدها الجزائر و تونس. و يمتد الساحل الليبي بطول 1,770 كيلومتر على البحر المتوسط، و محاطة ليبيا بستة دول تحدها الجزائر ب 982 كيلومتر، تشاد 1,055 كيلومتر، و مصر ب 1,115 كيلومتر، النيجر 354 كيلومتر و السودان ب 383 كيلومتر و أخيرا تونس تحدها ب 459 كيلومتر(تصنيف الدولة الليبية، 2005). و المساحة الاجمالية لليبيا 1,759,540 كيلومتر مربع و التي تعتبر أكبر من مساحة أسكا و تكبر فرنسا بثلاثة مرات من حيث المساحة.

المناخ في ليبيا يعتبر مناخ البحر المتوسط و المناخ الصحراوي، في الساحل الليبي يعيش غالبية السكان حيث يقدر السكان في الساحل الليبي ب80% من إجمالي السكان و مناخ البحر المتوسط يعتبر حار صيفا وبارد شتاء و تتراوح درجة الحرارة في الصيف بين 40.6 و 46 درجة مئوية، و الحرارة تعتبر أكثر ارتفاعا في فصل الصيف في الجنوب الليبي مقارنة بالشمال حيث تتراوح درجة الحرارة في الصيف بين 26.7 و 32 درجة مئوية. و تتغير درجة الحرارة في فصل الشتاء حيث تتراوح بين 17 و 22 درجة مئوية ، أقل من 2% من مساحة الدولة تسقط عليه أمطار كافية و التي تعتبر مهمة جدا في المناطق التي تعتمد في الزراعة على سقوط الامطار.

## نتائج الدراسة:

## ادوات البحث:

تم استخدام التحليل الوصفي في هذه الدراسة لتفسير العلاقة بين التضخم كأحد العوامل المسببة لعدم قدرة المواطن على الحصول على الغذاء و المتغيرات الاقتصادية الأخرى و هي (تشمل المتغيرات في النموذج على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و معدل النمو في عرض النقود (خارج القطاع المصرفي)، و مستوى البطالة في المجتمع و مؤشر أسعار المستهلك). فكلما زادت صادرات الدولة من النفط زادت الإيرادات، كلما زادت نزعة الحكومة نحو مزيد من الإنفاق، ممثلاً ذلك في الاستهلاك في القطاع الخاص للدخل.

استخدم لتحليل البيانات الإحصائية و كان النموذج

Stata11 software الاقتصادي على الشكل التالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4$$

Y تمثل المتغير التابع و هو التضخم (ارتفاع الأسعار)

$\beta_0$  الحد الثابت

$X_1$  الناتج المحلي الإجمالي

$X_2$  نسبة البطالة

$X_3$  مؤشر أسعار المستهلكين

$X_4$  عرض النقود

$X_5$  إيرادات النفط

$X_6$  مجموع السكان

$X_7$  صافي الاستثمار

$X_8$  نمو الصادرات

## جدول يوضح نتائج النموذج الاقتصادي

T	Std.Error	B	Sig.	Model
4.496	174.124	782.87	0.021	الثابت
2.327	0.159	0.370	0.102	الناتج المحلي الإجمالي
4.967-	8.000	-39.73	0.016	نسبة البطالة
7.497	0.100	0.753	0.005	مؤشر سعر المستهلك
0.451-	0.000	-9.588	0.682	عرض النقود
0.549-	0.192	0.106	0.621	إيرادات النفط
1.077-	0.000	-5.606	0.360	إجمالي السكان
3.350-	0.000	-2.33	0.044	صافي الاستثمار
3.228-	0.019	-0.063	0.048	نمو الصادرات
	0.98	0.99		معامل التحديد $R^2$
	0.98	0.95		معامل التحديد المعدل $Adj R^2$
	8.85 (الجدولية)	30.67 (المحسوبة)		قيمة F المحسوبة و الجدولية
		2.084		قيمة Durbin Watson

## من الجدول السابق تبين الآتي :-

- قيمة **R-Squared** قدرت بحوالي 99% وهذا يعني أن التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار يرجع إلى التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة المستعملة في النموذج وهي نتيجة ممتازة اقتصاديا في تفسير المتغيرات المستقلة.
- قدرت قيمة **R<sup>2</sup> Adj** بحوالي 95% من التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار يرجع إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود خارج القطاع المصرفي، مؤشر أسعار المستهلكين و نسبة البطالة، نمو الصادرات، صافي الاستثمار، إجمالي السكان.
- تبين أن قيمة **F** المحسوبة قدرت 30.67 وهي أكبر من القيمة الجدولية **F** (8.85) وحيث أن هذه النتيجة مقبولة احصائيا وتدل على وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة و أن النموذج المستخدم في الدراسة جيد لتفسير النتائج.
- بينما قيمة **Durbin Watson** (2.084) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.
- الناتج المحلي الإجمالي يمثل الكمية المنتجة من مختلف السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة واحدة مقدرة بالدولار. فنجد من النتائج إن تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير في التضخم بنسبة 37% مع ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة على التضخم.
- عنصر البطالة يوضح وجود علاقة عكسية مع التضخم، و هذا يعني أي زيادة نسبة البطالة في المجتمع بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع و الخدمات وفقا لنظرية الطلب حيث ينخفض الطلب على السلع و الخدمات بنسبة 39.73% مع ثبات باقي العوامل المؤثرة على التضخم .
- مؤشر أسعار المستهلكين يعتبر دات معنوية عالية عند مستوى معنوية 5% , و يبين وجود علاقة موجبة بين التضخم و مؤشر أسعار المستهلكين، بحيث أي زيادة في مؤشر أسعار المستهلكين تؤدي إلى زيادة في التضخم بنسبة 75% مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في التضخم دون أي تأثير.
- كذلك، النمو في عرض النقود خارج القطاع المصرفي (النقود لدى الجمهور) يعتبر هو المتغير الأكثر مغزية في التأثير على التضخم، إلا أن معلمة هذا المتغير غير ذات معنوية احصائية عند مستوى 5% , المفترض إن أي تغير في كمية النقود خارج القطاع المصرفي بالزيادة تؤدي إلى زيادة في أسعار السلع و الخدمات بنسبة و لكن من النتائج نلاحظ إنها ذات ذات اشارة سالبة للدلالة على العلاقة العكسية بين عرض النقود و التضخم و هذا يمكن بسبب الاختلالات في الهيكلية الاقتصادية للدولة فنجد أن كل زيادة في عرض النقود تؤدي إلى خفض التضخم بنسبة 9.58% مع ثبات كافة العوامل الأخرى المؤثرة في التضخم دون تغير. و من ناحية أخرى نلاحظ تأثير عرض النقود لدى الجمهور يسبب في زيادة الطلب على النقد الأجنبي و هذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف في السوق السوداء و بالتالي تدهور سعر الصرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية و الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، لذلك نجد تأثير عرض النقود خارج المصارف لا يؤثر على الأسعار بصورة مباشرة و إنما عن طريق زيادة الطلب على العملات الأجنبية.
- و توضح النتائج أن زيادة الإيرادات النفطية للدولة غير ذات معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% بسبب انفاق جزء كبير منها على القطاعات الغير انتاجية و كذلك على دعم بعض السلع مثل المحروقات و الادوية إضافة إلى تسديد بعض الديون الداخلية للدولة، إلا أنه ذات اشارة موجبة للدلالة على العلاقة

- الطرية بين التضخم و النمو في إيرادات الدولة من النفط حيث كلما زادت الإيرادات النفطية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 10% مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في التضخم ثابتة.
- نلاحظ من النتائج ان زيادة قيمة الاستثمارات ذات معنوية عالية عند مستوى معنوية 5% و كذلك توجد علاقة سلبية بين التضخم و زيادة حجم الاستثمارات, حيث ان اي زيادة في الاستثمارات بوحدة واحدة تؤدي الى تقليل التضخم بنسبة 2.33% مع ثبات كافة العوامل الأخرى المؤثرة في التضخم. فنجد ان زيادة الاستثمارات يؤدي الى زيادة العرض الكلي للسلع و الخدمات بالإضافة الى زيادة فرص العمل و دفع عجلة التنمية و تقليل نسبة البطالة التي بدورها تؤدي الى زيادة قدرة الافراد على شراء السلع و الخدمات.
- و اخير متغير نمو حجم الصادرات ذات معنوية عند مستوى معنوية 5% و كذلك توجد اشارة سلبية للدلالة على العلاقة العكسية بين التضخم و نمو صادرات ليبيا, حيث ان نمو الصادرات يؤدي الى زيادة إيرادات الدولة من العملات الأجنبية

### في ضوء النتائج التي اسفرت عنها هذه الدراسة توصلت الي عدد من التوصيات أهمها

- 1- توفير فرص عمل حقيقية للباحثين عن العمل وبشكل منظم يعود بفائدة علي الاقتصاد الليبي.
- 2- التحكم في عرض النقود لدى الجمهور يقلل من الطلب على النقد الاجنبي و هذا بدوره يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف في السوق السوداء و بالتالي استقرار سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم, لذلك نجد تأثير عرض النقود خارج المصارف لا يؤثر على الأسعار بصورة مباشرة و إنما عن طريق زيادة الطلب على العملات الأجنبية.
- 3- دعم قطاعات اخرى غير قطاع النفط مثل قطاع الزراعة و قطاع الصناعة و قطاع السياحة و ذلك بسبب اعتماد الدولة على الواردات من السلع الاستهلاكية و الرأسمالية. و من الناحية الاحصائية يرجع السبب وراء هذه النتيجة إلى التشوهات في الاقتصاد الليبي من حيث اعتماده على مورد النفط كمصدر رئيسي للدخل لذلك تأثره يؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار.
- 4- ضرورة الاهتمام برفع معدلات الاستثمار لوجود علاقة عكسية بين التضخم و زيادة حجم الاستثمارات و ذلك من خلال زيادة المعروض من السلع و الخدمات و بالتالي الحد من التضخم.
- 5- ضرورة التنسيق بين البنك المركزي كجهة مسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية و التحكم في عرض النقود و باقي الجهات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ السياسة المالية في اطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة حتى لا يضطر البنك المركزي لرفع سعر الفائدة لاحتواء الارتفاع في اسعار السلع و الخدمات مما ينعكس على القطاع الاستثماري.

**المراجع:**

- [1] كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة بغداد "تأثير عرض النقود و سعر الصرف على التضخم في ليبيا".
- [2] جامعة الموصل، التضخم في الاقتصاد العراقي، 2007.
- [3] فوزية سكتة، دور المرأة الليبية في تحقيق الامن الغذائي بمنطقة مشروع الهضبة الزراعي، المجلة الليبية للعلوم الزراعية 2012.

Agenor, P. and P. Montiel (1999): Development Macroeconomics (Princeton University Press, Princeton).

Catao, L. and M. Terrones (2001): "Fiscal Deficits and Inflation: A New Look at the Emerging Markets Evidence", IMF Working Paper, No: WP/01/74.

Country Profile: Libya, "Library of Congress –Federal Research Division, April 2005.

Domac, I. and E.M. Yucel (2004): "What Triggers Inflation in Emerging Market Economies", Policy Research Working Paper, No. 3376, The World Bank

Food Security in Libya – An Overview; "world food program, April 2011. International Stabilization Response Tea, "Libya, 20 may -30 June 2011.

Libyan Agriculture Department before 2011, University of Tripoli, August 2018.

Rapid Food Security Assessment, Libya, "World Food Program, 2016.